جانب دولة رئيس مجلس الوزراء
السيد نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: إنهاء مهام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

بعد التحية،

بالإستناد إلى قرار الأمين العام للأمم المتحدة إنهاء مهام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان إبتداء من ٢٠٢٤/١/١ يهمني لفت نظر الدولة اللبنانية إلى حقها بملكية نصف موجودات المحكمة المشار إليها بواقع أن لبنان مول نصف ميزانية المحكمة المذكورة وفقاً للتفصيل التالي:

١. إن المحكمة الخاصة بلبنان ومقرها مدينة لاهاي في هولندا قد جرى تجهيزها بمعدات وتجهيزات معلوماتية تتضمن **software** و **hardware** كما وتتضمن موجوداتها أيضاً العديد من التجهيزات المكتبية التي جرى تمويلها من ميزانية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

٢. إن التجهيزات المعلوماتية المشار إليها كانت مخصصة لتنظيم الأعمال القلمية للمحكمة الدولية وكانت تجهيزات فعالة وعملية للغاية، وقد مكنّت المتقاضين أمامها كما ووكلائهم القانونيين من تقديم العرائض واللوائح وتبلغ قراراتها وصولاً لحضور جلسات المحاكمة عن بعد بحرفية عالية جداً.

٣. إنني، وبالإستناد إلى ما تقدّم، أرى وجوباً إفادة القضاء اللبناني، بدءاً في مرحلة أولى من قلم محكمة التمييز كما والنيابة العامة التمييزية وصولاً لمجلس شورى الدولة، من التجهيزات المعلوماتية المشار إليها، سيما في ضوء ملكية لبنان لها ولو بصورة جزئية.

٤. على هذا الأساس، أقترح أن توجه الدولة اللبنانية إلى أمين عام الأمم المتحدة طلباً رسمياً لتسليم وزارة العدل اللبنانية التجهيزات المعلوماتية العائدة للمحكمة الدولية **software** و**hardware** من دون المعلومات والمستندات المخزنة فيها، وإرسال فريق تقني من قلم المحكمة الدولية المشار إليها إلى وزارة العدل اللبنانية للإشراف على عملية التسليم وتدريب رئيسي قلم محكمتي التمييز والنيابة العامة التمييزية كما وقلم مجلس شورى الدولة على استعمالها لتحسين إداء القضاء اللبناني لما فيه مصلحة لبنان.

مع كامل احترامي
النائب الدكتور ملحم خلف.

رئاسة مجلس الوزراء
رقم ٣/٧٨
ورود تاريخ ٢٠٢٤/١/١١
الساعة ١٤:٠٠

حضرة وزير العدل
القاضي هنري الخوري المحترم

الموضوع: إنهاء مهام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

بعد التحية،

بالإستناد إلى قرار الأمين العام للأمم المتحدة إنهاء مهام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان إبتداء من ٢٠٢٤/١/١ يهمني لفت نظر الدولة اللبنانية إلى حقها بملكية نصف موجودات المحكمة المشار إليها بواقع أن لبنان مول نصف ميزانية المحكمة المذكورة وفقاً للتفصيل التالي:

١. إن المحكمة الخاصة بلبنان ومقرها مدينة لاهاي في هولندا قد جرى تجهيزها بمعدات وتجهيزات معلوماتية تتضمن **software** و **hardware** كما وتتضمن موجوداتها أيضاً العديد من التجهيزات المكتبية التي جرى تمويلها من ميزانية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

٢. إن التجهيزات المعلوماتية المشار إليها كانت مخصصة لتنظيم الأعمال القلمية للمحكمة الدولية وكانت تجهيزات فعالة وعملية للغاية، وقد مكّنت المتقاضين أمامها كما ووكلائهم القانونيين من تقديم العرائض واللوائح وتبلغ قراراتها وصولاً لحضور جلسات المحاكمة عن بعد بحرفية عالية جداً.

٣. إنني، وبالإستناد إلى ما تقدّم، أرى وجوباً إفادة القضاء اللبناني، بدءاً في مرحلة أولى من قلم محكمة التمييز كما والنيابة العامة التمييزية وصولاً لمجلس شورى الدولة، من التجهيزات المعلوماتية المشار إليها، سيما في ضوء ملكية لبنان لها ولو بصورة جزئية.

٤. على هذا الأساس، أقترح أن توجه الدولة اللبنانية إلى أمين عام الأمم المتحدة طلباً رسمياً لتسليم وزارة العدل اللبنانية التجهيزات المعلوماتية العائدة للمحكمة الدولية **software** و**hardware** من دون المعلومات والمستندات المخزنة فيها، وإرسال فريق تقني من قلم المحكمة الدولية المشار إليها إلى وزارة العدل اللبنانية للإشراف على عملية التسليم وتدريب رئيسي قلم محكمتي التمييز والنيابة العامة التمييزية كما وقلم مجلس شورى الدولة على استعمالها لتحسين إداء القضاء اللبناني لما فيه مصلحة لبنان.

مع كامل احترامي
النائب الدكتور ملحم خلف.

وزارة العدل - الديوان
تاريخ الورود ١١ كانون الثاني ٢٠٢٤
الرقم ٥/٦